

نتائج الفحص المواضيعي الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لسياسة تعليم واستقبال الأطفال الصغار في الفترة 1998-2006

الخلفية

عناصر رئيسية للسياسة الناجحة في مجال تعليم واستقبال الأطفال الصغار:

نهج شامل ومتكامل في إعداد وتنفيذ سياسات تعليم واستقبال الأطفال الصغار: يقتضي النهج المتكامل وجود رؤية واضحة للعمل الذي ينبغي القيام به لصالح الأطفال، منذ الميلاد وحتى الثامنة من العمر، فضلاً عن أطر عمل منسقة على المستويين المركزي واللامركزي. وهو يفترض مبدئياً وضع السياسات، والأطر التنظيمية، والتمويل، وخدمات استقبال وتعليم الأطفال الصغار، تحت إدارة واحدة. وإن إناطة ذلك بوزارة معنية، تعمل في تعاون مع إدارات وقطاعات أخرى، يعتبر أفضل السبل لكفالة الرؤية الموحدة والاتساق في السياسات المتعلقة بهذه المجموعة العمرية. وبنبغي، في إطار هذه الرؤية، إيلاء المزيد من الاهتمام لاحتياجات أسر معنية، ولاحتياجات الأطفال الذين يقل عمرهم عن 3 سنوات، فيما يتعلق بالاستقبال والتعليم.

الشراكة القوية القائمة على علاقات المساواة مع النظام التعليمي: على السياسة المتعلقة بالطفولة المبكرة أن ترى في تعليم واستقبال الأطفال الصغار عنصراً مهماً من العملية التعليمية، بوصفه المرحلة التأسيسية للتعلم مدى الحياة. وعليها أن تشجع التعاون بين خدمات استقبال الأطفال الصغار والمؤسسات التعليمية وألا تدخر جهداً لكفالة انتقال الأطفال من الأولى إلى الثانية بصورة سلسة. ويجدر التقريب بين التوجهات والأساليب التي تعتمد عليها خدمات تعليم واستقبال الأطفال من جهة والمؤسسات المدرسية من جهة أخرى، مع الاستفادة من الجوانب الإيجابية لكل من هذين النهجين.

طرحت لجنة التعليم لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الفحص المواضيعي لسياسة تعليم واستقبال الأطفال الصغار في آذار/مارس 1998. وكان اثنا عشر بلداً - استراليا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والجمهورية التشيكية والدنمارك والسويد وفنلندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية - قد تطوعت للمشاركة فيه. وشاركت ثمانية بلدان أخرى في دورة ثانية للفحص جرت في 2002 في ألمانيا وإيرلندا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفرنسا وكندا والمجر والمكسيك والنمسا. ونشر تقريران هامان في أعقاب هذين الفحصين: "الطفولة المبكرة: تحديات كبرى: التعليم وبنى الاستقبال" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2001)، و"الطفولة المبكرة، تحديات كبرى - 2 (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006). وإجمالاً، فإن هذين التقريرين قد أبرزوا العناصر الرئيسية المشتركة للسياسات الناجحة لتعليم واستقبال الأطفال الصغار في بلدان تنتمي إلى مناطق مختلفة في العالم، كما أنهما دفعا قدماً عملية جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالطفولة المبكرة، وفقاً لتعاريف وإجراءات متفق عليها.

"الطفولة المبكرة، تحديات كبرى" - دورة الفحوص الأولى

حدد التقرير الأول الصادر بعنوان *الطفولة المبكرة، تحديات كبرى* (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2001) ثمانية

الفاعلة في ميدان الطفولة المبكرة: الآباء والبلديات والمربون.

إن توفير التدريب الملائم وظروف العمل المناسبة للعاملين، أيًا كانت أشكال الخدمات التي يقدمونها، أمر لا غنى عنه لضمان جودة تعليم واستقبال الأطفال الصغار. إن ضمان حصول الموظفين على تدريب متين وتوافر ظروف عمل جيدة للجميع. وينبغي توسيع نطاق التدريب الأولي والتدريب في أثناء الخدمة لمراعاة المسؤوليات التربوية والاجتماعية المتزايدة للمهنة. ولا بد من وضع استراتيجيات ترمي إلى تعيين واستبقاء موظفين مؤهلين ومتنوعين من الجنسين، والعمل على أن تكون الحياة الوظيفية في مجال تعليم واستقبال الأطفال الصغار مصدر رضى للمعنيين ومبعثاً للاحترام وأن يكون العمل في هذه المهنة مجدياً من الناحية المالية.

إن إيلاء عناية منتظمة لجمع البيانات وأنشطة المتابعة في ميدان تعليم واستقبال الأطفال الصغار يقتضي تطبيق إجراءات متسقة لجمع وتحليل البيانات عن حالة الأطفال الصغار، وخدمات تعليم واستقبال هؤلاء الأطفال، وعن الموظفين الذين يقدمون هذه الخدمات. ومن الضروري بذل جهود على الصعيد الدولي لحصر وسد الثغرات الموجودة في حقل البيانات وتحديد ومعالجة الأولويات الأكثر إلحاحاً فيما يخص جمع البيانات وأعمال المتابعة.

إطار مستقر وبرنامج طويل الأجل للبحث والتقييم: يجدر العمل، في إطار عملية للتحسين المستمر، على تأمين استثمارات منتظمة لصالح البحوث الخاصة بأهداف العمل الأساسية. وينبغي تطوير برامج البحوث بحيث تشمل على تخصصات وأساليب غير ممثلة بالقدر الكافي حالياً. ويجدر أيضاً التفكير في استراتيجيات مختلفة ترمي إلى نشر نتائج البحوث في قطاعات مختلفة من الجمهور.

**" الطفولة المبكرة، تحديات كبرى - 2 -
دورة الفحوص الثانية**

النهج المعمم للانتفاع بخدمات تعليم الأطفال الصغار واستقبالهم: يبدو أن إتباع نهج معمم للانتفاع بخدمات الأطفال الصغار أكثر فعالية من اتباع نهج موجه إلى مجموعات محددة، حتى إذا كان من الملائم، في هذا الصدد، إيلاء عناية خاصة للأطفال المحتاجين إلى دعم محدد. فنظم الانتفاع المعمم تراعي بدرجة أكبر احتياجات جميع الأطفال (بمن فيهم الأطفال المنتمون إلى مجموعات مستهدفة) كما يرجح أن تكون الخدمات التي تقدمها أفضل جودة. ومن المهم، في إطار الخدمات المعممة، الحرص على أن يتاح لجميع الأطفال، أيًا كان دخل أو وضع أسرهم فرص متساوية للحصول على خدمات جيدة لتعليم واستقبال الأطفال الصغار. وقد يبدو هذا الأمر بديهياً، إلا أن عمليات الفحص بينت أن الأطفال المنتمين إلى أوساط إثنية مختلفة وأوساط قليلة الدخل لا تتاح لهم، بصفة عامة، إلا أقل فرص الانتفاع بالخدمات كما يحصلون عادة على الخدمات الأقل جودة، حتى في إطار النظم العامة.

توجيه مبالغ كبيرة من الاستثمارات العامة إلى الخدمات والبنية الأساسية: يجب العلم بأن الاستثمارات التي تقوم بها السلطات العامة هي الأقدر على كفاءة تساوي جميع الأطفال في فرص التمتع بالخدمات وفي المعاملة. وحتى لو أمكن تمويل خدمات تعليم واستقبال الأطفال الصغار من طائفة من المصادر، فإن الاستثمارات العامة التي تكون كبيرة بالقدر الكافي تعد ضرورية لدعم نظام مستدام من الخدمات بمصروفات مقبولة وجودة عالية، بما في ذلك الاستثمارات في بنية أساسية تساعد على التخطيط الطويل الأجل والإجراءات الرامية إلى تحسين نوعية الخدمات.

النهج التشاركي لتحسين النوعية: يجب على جميع أشكال الخدمات، بما في ذلك تلك التي توفرها جهات من القطاع الخاص، أن تلتزم بقواعد بنوية وتنظيمية يقتضي تطبيقها استثمارات منسقة. وينبغي، في الوقت ذاته، أن يندرج تعريف الجودة ومراقبتها ومتابعتها في إطار عملية تشاركية وديمقراطية تشمل الموظفين والآباء والأطفال. وينبغي إعداد برامج التعليم قبل المدرسي على أساس مشاورات واسعة النطاق تجري مع الأطراف

السنة الأولى من حياتهم تحد من الطلب على خدمات الاستقبال وتسفر عن هبوط في وفيات الرضع، وزيادة في الرضاعة من الأم، وانخفاض حالات اكتئاب الأم بعد الوضع، وزيادة في الإقبال على الرعاية الصحية الوقائية. وعندما تكون الإجازة الوالدية بأجر مناسب، فإنها تسهم بشدة في المساواة بين الجنسين ورفاهية الأسرة وتخدم على أفضل وجه مصالح الأطفال. وينبغي ألا يتراجع الاهتمام بالوالدين عند التحاق الأطفال بمراكز الطفولة المبكرة. فاستمرارية تجربة الأطفال الذين ينتقلون من منازلهم إلى أحد المراكز تكون مضمونة بصورة أكبر عندما يدخل الوالدان وموظفو المركز في حوار منظم ويعتمدون تدابير متسقة فيما يخص الحياة الاجتماعية، والأنشطة اليومية، والنهوض بأحوال الأطفال وتعليمهم. ويمكن أن يشجع التزام الوالدين على إيجاد مواقف إيجابية إزاء تعليم الأطفال في حين يمكن لخدمات استقبال الأطفال الصغار أن تقدم للوالدين الدعم والمعلومات وأن توجههم نحو خدمات أخرى.

إن غيبة الاستثمارات والقواعد التنظيمية والرقابة العامة الكافية، تؤدي إلى إفساد نظام خدمات استقبال الأطفال وتردي نوعيتها. وتوضح الفحوص أن مقارنة خدمات الطفولة المبكرة وفقاً لنهج يقوم على اعتبارات السوق وحدها لا توتي نتائج مرضية. فخروج الدولة من هذا المجال يسفر عن انخفاض شديد في التمويل ومرونة بالغة في التنظيم، وفوارق هائلة في فرص الانتفاع بالخدمات. بيد أن التمويل العام ليس في ذاته ضماناً للجودة. فكثير من البرامج العامة لا يتم تقييمها، كما أن الاستثمارات تكون في بعض الأحيان أقل كثيراً من أن تكفل جودة الخدمات. وينبغي للوزارات أن تعمل باستمرار على تحسين الأطر التنظيمية، والموارد الهيكلية، والتدريب في أثناء الخدمة وعلى تحسين نوعية العملية التعليمية (مع التركيز على تحديد الأهداف، والتخطيط والتقييم، والممارسات التربوية، والعمل في أفارقة، والتفاعل بين الكبار والأطفال، وما شابه ذلك).

من الممكن تصميم نظم وبرامج فعالة لتعليم واستقبال الأطفال الصغار تكون مواتية لتعلم

يؤكد التقرير الجديد الصادر بعنوان "الطفولة المبكرة، تحديات كبرى - 2" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2006) الخلاصات التي انتهت إليها دورة الفحوص الأولى. ونظراً لضيق المساحة، فإن نص هذه الخلاصات لا يرد في العرض التالي الذي يعالج مسألة الجودة التربوية، لكنه يركز بصفة خاصة على العوامل السياقية التي تؤثر على سياسة تعليم واستقبال الأطفال الصغار وعلى ضرورة إتاحة حيز أكبر للإندماج الاجتماعي ولديمقراطية في خدمات الطفولة المبكرة.

إن تيسير التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، أمر جوهري لا سيما في حالة الأطفال الذين يعانون من الفقر أو المرض أو الذين لهم احتياجات خاصة. ويجدر التأكيد على أهمية توفير خدمات تجمع بين الرعاية السابقة على الولادة واللاحقة لها، والرعاية التغذوية، وإصدار دفاتر صحية للأطفال الصغار، وتوفير معلومات عن دور الوالدين. وينبغي عدم الاستهانة بالآثار الضارة للفقر بين الأطفال بل يتعين الاهتمام بها منذ الولادة. وفي الوقت ذاته، ينبغي للسلطات العامة أن تضع استراتيجيات فعالة للاندماج الاجتماعي والحد من الفقر، حيث أن تعليم الأطفال الصغار لا يكفي بمفرده لحل مشكلة تفشي الفقر بين الأطفال التي ينبغي أن تتصدى لها الحكومات استباقياً عن طريق تطبيق سياسات اجتماعية في مجال الإسكان والعمالة تنطوي على دفع إعانات للفئات السكانية المنخفضة الدخل، مع تنفيذ برامج للعمالة والتدريب المهني في الوقت ذاته.

ينبغي، في جميع البرامج، حماية وتشجيع الدور الجوهري للأسر في مجال تعليم الأطفال. في كثير من الاقتصادات الأوروبية، حيث يعمل الوالدين خارج ديارهم في معظم الحالات، تعتبر الإجازة الوالدية القانونية التي تسمح برعاية الرضع والأطفال الصغار إحدى الآليات الرئيسية في السياسة الأسرية. فمنح إجازة والدية لمدة سنة يعطي الوالدين (بما في ذلك الأب الذي عليه أن "يأخذ" هذه الإجازة "أو يفقدها") فرصة الاهتمام برفاهية أبنائهم ورعايتهم خلال السنة الأولى، بالغة الأهمية، من حياتهم. ورعاية الرضع في المنزل خلال

سياقات اجتماعية اقتصادية مختلفة، فمن الممكن أن تُستخلص منها دروس على صعيد تدخل السلطات العامة تهم البلدان النامية أيضاً. فقد أظهرت الفحوص أن ضمان جودة البرامج وفعاليتها لا يتوقف فقط على ثراء البلد المعني - فالنظم والخدمات في بعض البلدان الغنية بعيدة

الكمال - لكنها تتوقف أيضاً على الرؤية التي يدخرها هذا البلد لأطفاله والتي يحولها إلى واقع ملموس عن طريق وضع الخطط والسياسات المناسبة ودعمها بالتمويل الملائم. فضلاً عن ذلك، أبرزت الفحوص ضرورة مراعاة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للبيئة المعنية لدى اختيار الخدمات المقترحة وتحديد نوعيتها. ويجب أن تنتم السياسة المنفذة بقدر من المرونة لكي يتسنى إيلاء الاهتمام اللازم لاحتياجات الأسر وأطفالها في سياقات معينة. وتقرير "الطفولة المبكرة، تحديات كبرى - 2" استرعى الاهتمام أيضاً، فضلاً عن الإغراء بتحويل خدمات الطفولة المبكرة إلى مدارس ابتدائية. فالإعداد للمدرسة مسألة مهمة بالتأكيد، إلا أن البحوث تشير إلى أن اتباع نهج تعليمي لا يحفز حقاً نمو القدرات العامة للأطفال الصغار، لا سيما قدراتهم الخلاقة ونموهم الاجتماعي العاطفي والبدني. وشددت الفحوص في النهاية على أهمية أن تنخرط الأسر شخصياً في خدمات الطفولة المبكرة وتعلم أطفالها - وهو هدف مازال من اللازم بلوغه في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وإن الأمم الغنية يمكنها أن تستفيد من الأسلوب الأكثر اعتماداً على المجتمع المحلي المنتهج في العالم النامي إزاء خدمات الطفولة المبكرة.

جون بينيت

باحث

OECD Starting Strong Network

للحصول على أعداد أخرى من هذه السلسلة، يرجى النقر على:

<http://www.unesco.org/education/earlychildhood/brief>

ولإبداء تعليقاتكم وتوجيه استفساراتكم، يرجى الاتصال بقسم التعليم الأساسي باليونسكو:

7, place de Fontenoy, 75352 PARIS 07
earlychildhood@unesco.org SP, France

ISSN 2071-8098

منفتح بدرجة كبيرة على المشاركة والديمقراطية: إضافة إلى اكتساب المعارف والكفاءات، تتمثل إحدى غايات التعليم العام التي لا نزاع فيها في تحسين فهم الأطفال للمجتمع وتشجيع ردود الفعل الديمقراطية لديهم. ويبدأ الفصل الأول من برنامج التعليم السويدي بالعبارات التالية:

يتمثل أحد الواجبات الهامة للتعليم قبل المدرسي في إرساء القيم التي يقوم عليها مجتمعنا ومساعدة الأطفال على اكتساب هذه القيم. فحرمة الحياة الإنسانية، وحرية الأفراد وسلامتهم، وتساوي جميع الأفراد في القيمة، والمساواة بين الرجال والنساء فضلاً عن التضامن مع الأشخاص الذين يعانون من الضعف والهشاشة، كلها قيم سيسعى التعليم قبل المدرسي جاهداً إلى تعزيزها في تعامله مع الأطفال.

وتثير العولمة مسائل هامة فيما يتعلق بالتعليم والخدمات في مرحلة الطفولة المبكرة. وتُطرح خاصة مسألة التوجه العام في هذا المجال، بمعنى أنه ينبغي معرفة ما إذا كان على البلدان أن تختار توجيه نظمها التعليمية صوب التدريب واكتساب الكفاءات التقنية، أم صوب تشجيع الابتكار والانفتاح على الآخرين لدى الأطفال الصغار بغية إعدادهم لعالم يتميز بالتنوع وتفتح فيه آفاق المعرفة. وأمام هذه المعضلة، ثمة خطاب توجيهي ضيق يتردد بصورة متزايدة بشأن الإعداد في مرحلة الطفولة المبكرة للالتحاق بالمدرسة. ومن المهم، في هذا السياق، أن تصبح مراكز استقبال الأطفال الصغار مجتمعات من الدارسين يشجع فيها الأطفال على المشاركة والتشاطر مع الآخرين، ويعتبر فيها التعلم نشاطاً تفاعلياً وتجريبياً واجتماعياً في المقام الأول. وإن المبادئ التي صاغها تقرير ديلور (اليونسكو، 1996)، أي تعلم المرء ليكون، والتعلم للعمل، والتعلم للمعرفة، وتعلم العيش معاً، تعتبر كلها أهدافاً جوهرية بالنسبة للأطفال الصغار.

الخلاصة

رغم أن الفحوص التي أنجزتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تدرج في